

شاهد عيان

محمود أبو الهيجاء

## بأثني عشر صفرا...!!!

لا أعرف كم صفرا في التريليون، وهذا لا يعني أنني أعرف أصفار المليار والمليون، ولم أكن قبل هذا اليوم مشغولا بهذه المعرفة، لكن خبر «إيلون ماسك» بأنه أصبح أول «تريليونير» في هذا العالم، قادني إلى «غوغل» لاكتشف عدد أصفار هذا المبلغ فوجته 12 صفرا، يسلفون اسطفاف الجند في ساحة معركة، أجل فهذه أصفار رقم خاض معارك شتى ولا شك، حتى تضخم إلى هذا الحد، لا أعرف طبيعة هذه المعارك على نحو محدد، لكنني أعرف أنها دارت في ساحات اقتصاد السوق بإخلاقيات رأس المال الفاحشة...!!!!

ذكرني الخبر كذلك، بقارون الأزمان الغابرة، الذي يروي عنه بأنه كان فاحش الثراء جدا، حتى إن مفاتيح خزائنه كانت ترهق حاملها لثقلها، وقد جاء ذكره في القرآن الكريم، كمثل على البغي، والظلم، والظغيان، والفساد، والغرور، حتى جاءه عقاب الله «فخسفنا به وبداره الأرض».

لست أعرف إن كان «ماسك» في أخلاقياته كمثل قارون أو لا، لكن ما أعرفه أن الجوعى في هذا العالم، باعداد تفوق أعداد الاصفار في التريليون، هذا يعني أن العالم ليس قرية صغيرة كما تقول العولمة، بل جزيرة مترفة، وسط محيط من العوز والفاقة...!!!

سيقال لكل مجتهد نصيب، وللانصاف ثمة اجتهاد في سيرة «إيلون ماسك» لكنه اقتصاد السوق، وحق الملكية الفردية، أو الخاصة، وهي قوانين «آدم سميث» التي وضعت المبادئ الأساسية للاقتصاد الحر...!!!
بالمناسبة وللعلم فقط الموازنة الفلسطينية السنوية، عشرون مليار دولار، وهذا على الورق، لأن القرصنة الاسرائيلية لأموال المقاصة، لا تجعل من هذا الرقم بعافية النمو والازدهار، ومتعثرا، ومتعسرا على الدوام...!!!
بين تريليون «ماسك» والعشرين مليار دولار في الموازنة الفلسطينية، لا بون شاسع فحسب، بل نحن في كوكب زحل، وتريليون «ماسك» في باحة كوكب الأرض، نينعم بكل خيراتهم...!!! يبقى أن أقول لنا ثلاثة اصفار في مداخيلنا الشخصية، ثلاثة يتضورون، والحمد لله العزيز الحكيم، طالما استظل لنا عافية المتقين.

على الحافة

د. تحسين الاسطل

## في الذكرى 19 لانقلاب حماس.. انقسام يتجدد وحوار طرشان

لا تعتبر القضية الفلسطينية مجرد قضية عادلة تعرضت للظلم وحسب، بل تحولت، بفعل أخطاء داخلية قاتلة، إلى نموذج نادر في العبث السياسي، رغم ما تمتلكه من شرعية أخلاقية وتأييد إنساني عالمي، وقبل كل ذلك شعب متمسك بحقوقه وارضه، ويطالب بتقرير مصيره.
في الذكرى التاسعة عشرة لانقلاب حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة بالقوة العسكرية، لا يبدو أن هناك أي مبرر لإعادة تدوير الخطاب ذاته أو تجميل الوقائع. ما حدث في عام 2007 لم يكن "حسما" ولا "ضرورة اضطرارية"، كما تدعي حماس، بل كان انقساما مدمرا ضرب المشروع الوطني في الصميم، ولا تزال آثاره تتفاقم حتى يومنا هذا.

جرت تلك الأحداث في لحظة كانت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية تدفع ثمن التزامها بنتائج الانتخابات، وتخضع لحصار قاس، ومع ذلك سُلِّمت رئاسة الحكومة لحماس، ثم لحكومة الوفاق التي كانت ترأسها حماس بعد اتفاق مكة. لكن الرد لم يكن شراكة سياسية، بل انقلابا عسكريا مكتمل الأركان، استُخدم فيه السلاح الذي كان يُفترض أن يكون موجها نحو الاحتلال وسلاحا للمقاومة، منذ ذلك الحين، لم يعد الانقسام مجرد خلاف سياسي، بل أصبح واقعا مفروضا بالقوة، تُدار من خلاله غزة بمنطق التفرد والسيطرة، مهما كانت الكلفة الإنسانية والوطنية. كل محاولات المصالحة التي رعتها عواصم عربية ودولية سقطت أمام شروط متصاعدة، لا تعكس حرصا على إنهاء الانقسام بقدر ما تعكس تسككا بإدامته والحفاظ على السيطرة في غزة، وان كانت المحصلة ان المستفيد رقم واحد من هذه السيطرة هو الاحتلال. واهمها تعطيل الحل السياسي.

اليوم تبدو النتيجة واضحة وقاسية: قطاع غزة ينهار إنسانيا في ظل الإيادة الجماعية، ومساحته التي كانت تعتبر الأكثر كثافة بالسكان في العالم تضيق كل يوم، ووصلت الان أقل من 40٪، ودمار ما تبقى يتوسع باستمرار، وسكان يدفعون الثمن دما وتشريدا، تتكرر مشاهدتها يوميا منذ ثلاث سنوات بكل قسوة، بينما تُستثمر المعاناة سياسيا دون أفق حقيقي للخروج منها. وفي الضفة، يتسارع الاستيطان ويشد الحصار ويستمر تقيوض السلطة، وتستخدمه حماس لإثبات فشل مشروع السلام، وكأنها لم تفعل شيئا لتعطيل الاتفاقيات الموقعة وتخريبها.

أما المفاوضات الجارية منذ أكتوبر 2023، لوقف إطلاق النار فهي في جوهرها لا تتعلق بوحدة القرار الوطني ولا بإعادة بناء المشروع الفلسطيني، بل تدور في مسار منفصل، يُدار عبر وسطاء، بينما يستغل الاحتلال الوقت لتنفيذ اإبادة جماعية وفرض وقائع جديدة على الأرض يتم خلالها شطب مدن عن الوجود.

وهنا الحديث عن "حوار" في هذا السياق يبدو أقرب إلى وهم سياسي، وإلى ما يمكن تسميته دون مبالغة: حوار طرشان، والسؤال لم يعد: لماذا فشلت الحوارات-بل: من المستفيد من استمرارها بهذه الطريقة؟

وهل يعقل أن تكون كل هذه الدماء والتضحيات مجرد هامش في لعبة سياسية لا تضع المصلحة الوطنية في مقدمة أولوياتها؟

بعد تسعة عشر عاما، لم يعد مقبولا الاختباء خلف الشعارات. الحقيقة الواضحة أن الانقسام لم يعد أزمة طارئة، بل تحول إلى بنية قائمة تخدم أطرافا بعينهم، بينما يدفع الشعب الفلسطيني الثمن وحده.



## هل تقترب أوروبا من إعادة تعريف علاقتها مع إسرائيل؟

اليوم جزءاً من الجدل الدائر داخل البرلمانات والحكومات والمؤسسات الأوروبية.

غير أن الفلسطينيين لا ينبغي أن يكتفوا بمتابعة هذا التحول أو التعويل عليه وحده، بل عليهم العمل على توظيفه في مسارات قانونية وسياسية أكثر فاعلية. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من التركيز على الجدل النظري حول توصيف إسرائيل كدولة فصل عنصري إلى التركيز على السياسات والممارسات الملموسة التي يتعرض لها الفلسطينيون يومياً. فثمة مجال واسع للتركك القانوني أمام المحاكم الأوروبية والمحكمة الوطنية في الدول الأوروبية، من خلال رفع قضايا تتعلق بالتمييز المنهج والانتهاكات الواقعة على الفلسطينيين. وتشمل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال، اعتداءات المستوطنين على القرى الفلسطينية تحت حماية قوات الاحتلال، وتطبيق منظومتين قانونيتين مختلفتين على الفلسطينيين والمستوطنين، وإغلاق المدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وغيرها من الممارسات التي وثقتها منظمات حقوقية دولية عديدة.

إن تراكم هذه المسارات القانونية قد يدفع، بصورة تدريجية، عددا متزايدا من الدول الأوروبية إلى الانتقال من موقع المراقب أو المجايد إلى موقع أكثر انخراطاً في مساءلة إسرائيل سياسيا وقانونيا. كما أن الحكومات الأوروبية ستجد نفسها ما مرور الوقت أمام ضغوط داخلية متزايدة للحفاظ على انسجام سياساتها الخارجية مع المبادئ التي تعلن التزامها بها في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي الوقت نفسه، يقدرُ الشعب الفلسطيني المواقف الأوروبية التي تدعم جهود الإصلاح والحكمة والتنمية داخل المؤسسات الفلسطينية، إلا أن تحقيق التوازن يقتضي أيضاً ربط العلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بإنهاء الاحتلال والابرتهايد واحترام القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني. وبالضرورة، فإن بناء سياسة أوروبية أكثر اتزاناً وعدالة تجاه طرفي الصراع لا يخدم الفلسطينيين ودهم، بل يسهم أيضاً في تعزيز فرص السلام والاستقرار في المنطقة، ويمنح المبادرات الرامية إلى الإصلاح والتنمية داخل المجتمع الفلسطيني مزيداً من الشرعية والدعم.

الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما وقّع منات البرلمانيين الأوروبيين رسائل دعت إلى التعامل بجدية مع التقارير الحقوقية الدولية التي تتحدث عن وجود تمييز مؤسسي ومنهجي ضد الفلسطينيين.

تكمن أهمية هذه التطورات في أنها تعكس تحولاً يتجاوز مجرد انتقاد سياسات محددة إلى طرح تساؤلات حول طبيعة النظام القائم بأكمله. فحين تنتقل النقاشات من الاعتراض على بعض الممارسات إلى مساءلة البنية السياسية والقانونية التي تنتجها، فإن ذلك يفتح الباب أمام مقاربات جديدة في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية. وتُظهر تجربة جنوب إفريقيا أن التحولات الكبرى في مواقف المجتمع الدولي لا تبدأ عادة بإجراءات العقوبات أو المقاطعة، بل تبدأ بتحول أخلاقي وسياسي يجعل استمرار التعامل مع النظام القائم أمراً يصعب الدفاع عنه أمام الرأي العام. وعندما يتسع هذا التحول وتزايد الجهات التي تتبناه، تصبح الإجراءات السياسية والاقتصادية اللاحقة أكثر قابلية للتحفيذ.

من هنا، لا يقتصر السؤال المطروح اليوم على مدى صحة استخدام مصطلح الأبرتهايد لوصف السياسات الإسرائيلية، بل يمتد إلى ما يمكن أن يترتب على هذا الوصف من نتائج سياسية وقانونية في المستقبل. فإذا كانت قطاعات متزايدة من النخب السياسية الأوروبية والامنية والاستراتيجية. ومع ذلك، فإن التاريخ السياسي يبين أن الأنظمة تفقد تدريجياً قدرة حلفائها على الدفاع عنها عندما تتراجع شرعيتها الأخلاقية في نظر الرأي العام والمؤسسات المؤثرة. لذلك، فإن أهمية المواقف الأوروبية الأخيرة لا تكمن فقط فيما تقوله بشكل مباشر، وإنما فيما تكشفه من تغير متدرج داخل البيئة السياسية الأوروبية نفسها. فالنقاش الذي كان يُعدّ قبل سنوات قليلة هامشياً أو غير مقبول سياسياً، أصبح

د. رمزي عودة

شهد الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة تغيرات ملحوظة، إلا أن حرب الإبادة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وما رافقها من تصعيد واسع في الضفة الغربية المحتلة دفعت هذا التغير إلى مستويات أكثر عمقا. فبعد سنوات طويلة انحصر فيها النقاش الأوروبي في انتقاد الاستيطان أو بعض ممارسات الاحتلال، بدأت أصوات سياسية ودبلوماسية أوروبية تتناول طبيعة النظام الذي يحكم العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة أكثر مباشرة. ومن أبرز مظاهر هذا التحول تزايد استخدام مصطلح "الفصل العنصري" أو "الأبرتهايد" في النقاشات السياسية الأوروبية، وهو مصطلح ظل لسنوات طويلة خارج حدود الخطاب الرسمي أو شبه الرسمي في أوروبا. واليوم لم يعد الحديث عنه مقتصرًا على المنظمات الحقوقية أو الأوساط الأكاديمية، بل أصبح حاضرا في تصريحات ومواقف شخصيات سياسية تتبوأ مواقع متقدمة في عدد من الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق، أشارت تصريحات مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كلاس اهتماما واسعا بعدما شُبِّهت معاملة الفلسطينيين بالنظام الذي كان قائما في جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري. ورغم أن هذه التصريحات لا تمثل موقفا رسميا للاتحاد الأوروبي، فإن أهميتها تكمن في صدورها عن شخصية تشغل أعلى موقع دبلوماسي أوروبي، وهو ما يعكس تغيراً في طبيعة النقاش داخل المؤسسات الأوروبية. كما برزت في إسبانيا مواقف مشابهة، حيث اعتبر رئيس الوزراء بيدرو سانثيز أن بعض التشريعات والسياسات الإسرائيلية تمثل خطوة إضافية في اتجاه تكريس واقع يشبه بالفصل العنصري. وترافق ذلك مع مواقف أكثر وضوحا داخل الأقاليم الإسبانية، كان أبرزها قرار برلمان كاتالونيا اعتبار السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين شكلا من أشكال الفصل العنصري، في خطوة غير مسبوقة على مستوى البرلمانات الأوروبية.

ولم يقتصر الأمر على إسبانيا وحدها، إذ شهد البرلمان الأوروبي خلال السنوات الأخيرة تزايدا في عدد النواب الذين يستخدمون هذا الوصف عند الحديث عن الواقع القائم في

## خياط في غزة يحول الأقمشة البالية إلى فساتين حاملة للفتيات الصغيرات



التي يواجهونها للاستمرار في العمل، وتقول: «نعاني كثيرا من انقطاع الكهرباء. أحيانا، تكون لدينا طلبات أو أعمال لا نستطيع إكمالها».

وابتكر أمير الرنتيسي طريقة للتغلب على هذه المشكلة عبر ربط ماكينة الخياطة بدواسة دراجة هوائية قديمة لتوليد الطاقة كحل بديل يتيح له مواصلة العمل أثناء انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في القطاع.

وتقول والدته: «الأمر صعب، نقوم بالخياطة يدويا في كثير من الأحيان، كما ان أسعار المستلزمات ارتفعت بشكل كبير».

ويوضح الرنتيسي: «بكرة الخيط الأسود هذه لم تعد متوفرة، وحتى إن وجدت، فقد كان سعرها سابقا سبعة شواقل، الآن أصبحت زخمسين شيقلا».

ويريد الرنتيسي أن يقدم نموذجا على قدرة سكان القطاع على التكيف والابتكار وصناعة لحظات من الفرح والاحتفال رغم قسوة الحرب.

من الأمل وسط مشهد الدمار الهائل في المدينة التي تتكدس فيها أكوام من الركام. ويقدر وزن الركام في كل القطاع بأكثر من 61,5 مليون طن، أي ما يعادل وزن برج إيغل في باريس بستة آلاف مرة.

وتجذب فساتين لفتيات صغيرات تتدلى على حبل غسيل أمام المحل الزبائن. تعالين زبونة ترندي عباءة سوداء، فستانا صغيرا قبل أن تدخل إلى المحل الذي يعج بالحركة.

على طاولة بجوار جدار منهار، تتراكم فساتين قديمة في انتظار أن تمنح حياة جديدة كملابس احتفالية، بينما تقوم نسرين وهي والدة الرنتيسي بمساعدته في فرز الأقمشة الملونة واختيار المواد المناسبة للتصميم المقبل.

في زاوية أخرى، يأخذ مساعد خياط مقاسات طفلة صغيرة قبل أن ينهمك بقص القماش بدقة لتحويله إلى فستان جديد.

وتشرح نسرين الرنتيسي التحديات

6/16

محمود تطوير والبرامج المالية المحلية  
Municipal Development & Lending Fund

**دعوة عطاء**

**مجلس قروي وادي النيص – محافظة بيت لحم**

اسم المنحة : تطوير مناطق «ج» في الضفة الغربية  
رقم المنحة: 654- 425- ENI/2022/

اسم المشروع : تأهيل ملعب وادي النيص

حصل صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية على منحة من من الوكالة الفرنسية للتنميةAFD من خلال الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأوروبي EU وذلك بهدف تطوير المناطق المسماة ج في الضفة الغربية، تندرج هذه المنحة في سياق الاتفاقية التي وقعت بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاتحاد الأوروبي رقم ENI/2022/ 425-654 بهدف تطوير ما يسمى مناطق ج، حيث تم تحديد صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية كجهة منفذة للنفذة البنية التحتية في هذه المناطق.

وفد حصل مجلس قروي وادي النيص على منحة فرعية من صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية (المتبقية للمنحة) لتنفيذ مشروع (تأهيل ملعب وادي النيص) و الذي يتم تمويله من خلال برنامج الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير المناطق المسماة «ج» في الضفة الغربية وتوئى استعمال جزء من أموال هذه المنحة الفرعية في عمل دفعات قانونية مباشرة من صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية بموجب العقد رقم (6.2.5- Wadi Al-Nes- 425-654- ENI/2022) الذي من أجله تم اصدار هذه الدعوة.

1) يدعو مجلس قروي وادي النيص المقاولين المؤهلين لتقديم لعطاء مشروع إعادة تأهيل ملعب وادي النيص.

2)العطاءات ستكون عطاءات تنافسية محلية وحسب الآليات المعتمدة لدى صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، الشراء حسب عطاءات تنافسية محلية مفتوحة للمقاولين المؤهلين المحليين وذلك حسب وثائق العطاء.

3) متطلبات التأهيل موجودة في وثائق العطاء.

4) المقاولون المؤهلون يمكنهم شراء وثائق العطاء كاملة مقابل رسم غير مسترد مقداره (150) يورو. علما بأن نسسخ العطاء ستكون متوفرة في مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ريف غرب بيت لحم

5) المشروع غير شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم اسعارهم غير شاملة ضريبة القيمة المضافة واحضار خصم مصدر ساري المفعول.

6) زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي: جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية والاجتماع التمهيدي بتاريخ 2026/06/22 في تمام الساعة 11:00 صباحا - حيث ان الاجتماع التمهيدي سيقع في مجلس قروي وادي النيص، وذلك بعد انتهاء الجولة الميدانية.

7) يجب ان تكون عروض اسعاركم سارية المفعول لمدة 90 يوم من تاريخ اقبال العطاء، وجميع العطاءات يجب أن ترفق بكفالة دخول عطاء بقيمة 13000 يورو سارية المفعول لمدة 118 يوم من تاريخ اقبال العطاء.

8) العطاءات يجب ان تقدم على العنوان اذناه قبل أو بتاريخ 2026/06/30-12:00 ظهرا، العطاءات الالكترونية غير مقبولة، العطاءات المتأخرة عن موعد التسليم سيتم رفضها، سيتم فتح العطاءات بحضور المقاولين أو ممثلهم والذين يرغبون بذلك على العنوان اذناه، الساعة 12:00 ظهرا 2026/06/30 بتاريخ

9) العنوان المشار اليه أعلاه،

مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ريف غرب بيت لحم  
محافظة بيت لحم – فلسطين  
شارع فلسطين عمارة عدنان الحزام الطابق الثالث  
م خليل معمر - الهاتف: 0598020869 022740244

بتمويل من:

AFD  
الاتحاد الأوروبي